على معنى ما يليق جنسه باحد الآباء والسادس على معنى جاء الصالحون وغيرهم
الا الطالحين كان السامع توهم مجيء غير الصالحين ولم يعبا بهم المتكلم
فاتى بالاستثناء دفعا لذلك التوهم ومن امثلة المستثنى المنقطع الا في جملة
قولهم لا فعلن كذا وكذا الا حد ذلك ان افعل كذا وكذا قال السيرافي الا بمعنى لكن
لان ما بعدها مخالف لما قبلها وذلك ان قوله والله لافعلن كذا وكذا عقد يمين
عقده على نفسه وحله ابطاله ونقضه كانه قال علي فعل كذا معقود لكن ابطال
هذا العقد فعل كذا قال الشيخ وتقدير الاخراج في هذا ان يجعل قوله لافعلن
كذا بمنزلة قوله لا ارى لهذا العقد مبطلا الا فعل كذا وجعل من هذا
القبيل لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر على
ان يكون من مبتدا ويعذبه الخبر ودخلت الفاء لتضمن المبتدا معنى الجزاء وجعل
الفراء من هذا قراءة من قرا فشربوا منه الا قليل منهم على تقدير الا قليلا منهم
لم يشرب ويمكن ان يكون من هذا قراءة ابن كثير وابي عمرو الا امراتك انه
مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من
فاسر باهلك وهو اولى من ان يستثنى المنصوب من اهلك والمرفوع
من احد واذ قد عرفت هذا فاعلم ان الاسم المستثنى بالا في غير تفريغ
يصح نصبه على الاستثناء سواء كان متصلا او منقطعا والى هذا اشار
بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب والناصب لهذا المستثنى هو الا لا ما قبلها
بتعديتها ولا به مستقلا ولا باستثنى مضمرا خلافا لزاعمي ذلك ويدل على ان
الناصب هو الا انها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان
كذلك فهو عامل فيجب في الا ان تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ
ومعمول فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام الا زيد وجوازا ان كان

مقدرا

مقدرا نحو ما قام احد الا زيد فانه في تقدير ما قام الا زيد لان احد مبدل منه
والمبدل منه في حكم المطروح فان قيل لا نسلم ان الا مختصة بالاسماء لان دخولها
على الفعل ثابت كقولهم نشدتك الله الا فعلت كذا وما تاتيني الا قلت خيرا وما
تكلم زيد الا ضحكت سلمنا انها مختصة لكن ما ذكرتموه معارض بان الا لو كانت
عاملة لاتصل بها الضمير ولعملت الجر قياسا على نظائرها فالجواب ان الا انما تدخل
على الفعل اذا كان في تاويل الاسم فمعنى نشدتك الله الا فعلت ما اسالك الا
فعلك ومعنى ما تاتيني الا قلت خيرا وما تكلم زيد الا ضحكت ما تاتيني الا قائلا خيرا
وما تكلم زيد الا ضاحكا ودخولها على الفعل المأول بالاسم لا يقدح في
اختصاصها بالاسماء كما لم يقدح في اختصاص الاضافة بالاسماء الاضافة
الى الفعل المأول بالمصدر نحو يوم قام زيد قوله لو كانت الا عاملة لاتصل
بها الضمير ولعملت الجر قلنا القياس في كل عامل اذا دخل على الضمير ان يتصل
به ولكن منع من اتصال الضمير بالا ان الا انفصال ملتزم في التفريغ المحقق
والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب على سنن واحد واما
قولكم لو كانت الا عاملة لعملت الجر فممنوع لان عمل الجر انما هو للحروف التي
تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتنسبها اليها والا ليست كذلك فانها
لا تنسب الى الاسم الذي بعدها شيئا بل تخرجه من النسبة فقط فلما خالفت
الحروف الجارة لم تعمل عملها وعملت النصب وذهب السيرافي الى ان الناصب
هو ما قبل الا من فعل او غيره بتعدية الا ويبطل هذا المذهب صحة تكرير
الاستثناء نحو قبضت عشرة الا اربعة الا اثنين اذ لا فعل في المثال
المذكور الا قبضت فاذا جعل متعديا بالا لزم تعديته الى الاربعة بمعنى الحط
والى الاثنين بمعنى الجبر وذلك حكم بالنظير اعني استعمال فعل واحد متعد

Copyright © King Saud University